الأمم المتحدة S/2017/825

مجلس الأمن

Distr.: General
29 September 2017
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة

أولا – مقدمة

١ – يقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٤٨ (٢٠١٧)، الذي طلب فيه المجلس تقديم تقرير عن تنفيذ الالتزامات المشمولة بالاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة[(١)]. ويتناول التقرير التطورات التي استجدت منذ صدور التقرير الأخير المؤرخ ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧ (S/2017/208) ويقدم معلومات عن التطورات المستجدة في مجال السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

ثانيا – التطورات الرئيسية

ألف – الحالة الأمنية

٢ – تأثرت الحالة الأمنية في المنطقة جراء أنشطة الجماعات المسلحة في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري وتنجانيقا والأزمة في منطقة كاساي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ثم إن استمرار النزاعات في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي جنوب السودان، وكذلك الحالة السياسية في بوروندي والتوترات في منطقة بول في جمهورية الكونغو الديمقراطية، طرح تحديات إضافية أمام تحقيق السلام والأمن في المنطقة.

٣ – وعلى النحو المبين بالتفصيل في التقارير الأخيرة عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ارتكبت الجماعات المسلحة الأجنبية والكونغولية، ولا سيما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وتحالف القوى الديمقراطية، والعديد من جماعات الماي – ماي، أعمال

(١) تشمل المنطقة في هذا السياق البلدان الثلاثة عشر الموقِّعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، وهي: أنغولا، وأوغندا، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، ورواندا، وزامبيا، والسودان، والكونغو، وكينيا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن منظمات حكومية دولية أربع تعمل كشهود/جهات ضامنة للاتفاق الإطاري، وهي الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والأمم المتحدة.

041017 041017 17-16741 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

عنف وانتهاكات لحقوق الإنسان ضد المدنيين، وهاجمت عناصر الأمن والمؤسسات الأمنية، وقامت بأنشطة اقتصادية غير قانونية شملت استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وذلك على الرغم من التعاون القائم بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة واستمرار العمليات العسكرية التي تقوم بها. ويبدو أن تحالفات الجماعات المسلحة الجديدة مثل الحركة الوطنية من أجل الثورة في كيفو الشمالية و التحالف الوطني الشعبي من أجل سيادة الكونغو في كيفو الجنوبية تتعمد استهداف قوات الأمن الكونغولية ورموز سلطة الدولة.

٤ - وأسفرت الأزمة في منطقة كاساي في غرب جمهورية الكونغو الديمقراطية عن ارتفاع مستويات العنف وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد المدنيين. كما أنها هددت السلام والأمن الإقليميين، في أعقاب تدفق اللاجئين الكونغوليين إلى أنغولا، مما دفع حكومة أنغولا إلى تعزيز وجودها الأمني في المناطق الحدودية.

٥ - وساد هدوء نسبي ساحات القتال في منطقة كاساي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وإن وقعت حالات عنف خطيرة دوريا، في تشيكابا (كاساي) وإقليم لويزا (كاساي الوسطى) على سبيل المثال، حيث لا يزال النساء والأطفال يشكلون نسبة كبيرة من الضحايا. وتواصل العنف القائم على أساس عرقي، مع وقوع اشتباكات بين عناصر من ميليشيا كامونا نسابو، يدين بعضهم بالولاء لقبيلتي لوبا ولولوا، وظهور ميليشيا بانا مورا التي تتألف عموما من أفراد من مجموعات تشوكوي وبيندي وتيتيلا الإثنية. ووقعت اشتباكات في إقليمي كامونيا ولويزا (كاساي الوسطى). ويُزعم أن قوات أمن الدولة والزعماء المحليون مدوا ميليشيا بانا مورا، التي تحظى ببعض التأييد من شخصيات سياسية بارزة في كاساي، بالسلاح وقدموا لها الدعم.

٦ - وفي سياق الأزمة السياسية والعملية الانتقالية المتعثرة، استمر انتشار العنف في غرب جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي وسط الكونغو وكينشاسا، استهدفت حركتا بوندو دياكونغو و بوندو دیا مايالا في الآونة الأخيرة المرافق الاستراتيجية وقوات الأمن الكونغولية. وأسفرت أعمال العنف التي ارتكبتها حركة بوندو دیا مايالا في العاصمة الكونغولية ومقاطعة الكونغو الوسطى المجاورة في ٧ آب/أغسطس عن مقتل ٧٠ شخصا.

٧ - ووقّعت أيضا حوادث أمنية على طول الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى، نتيجة لأنشطة جيش الرب للمقاومة التي زادت من جديد في سياق انسحاب قوات قيادة الولايات المتحدة لأفريقيا والخفض التدريجي لمبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الربّ للمقاومة بقيادة الاتحاد الأفريقي. وعلاوة على ذلك، أدى النزاع الدائر في جنوب السودان إلى تفاقم انعدام الأمن على طول حدود جنوب السودان مع هذين البلدين. ووقت وضع الصيغة النهائية لهذا التقرير، كان ٥٧٧ عضوا من أعضاء الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان لا يزالون موجودين في مباني البعثة بالقرب من غوما، ولم يحرز سوى تقدم ضئيل نحو إعادتهم إلى الوطن أو إعادة توطينهم في بلد ثالث خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٨ - وفي أوغندا، لا تزال التوترات بين الطوائف في منطقة كاسيسي، بالقرب من الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، تثير القلق. وزادت أيضا التوترات على طول حدود أوغندا مع جنوب السودان، نتيجة استمرار تدفق اللاجئين الفارين من النزاع في جنوب السودان.

٩ - ولم تحرز عملية تنفيذ إعلانيَ نيروبي اللذين وقعت عليهما حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ آذار/مارس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ تقدما ملحوظا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبناء على ذلك، فإن عملية إعادة عناصر حركة ٢٣ آذار/مارس السابقة من أوغندا ورواندا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال متعثرة. وفي ٢٥ نيسان/أبريل، أحيل ٤٤ عنصرا من عناصر حركة ٢٣ آذار/مارس السابقة أوقفهم الجيش الأوغندي على الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى القضاء وحكم عليهم بالسجن لمدد مختلفة بتهمتي الحيازة غير المشروعة للأسلحة النارية ودخول أوغندا بشكل غير قانوني. ووفقا لما أفادت به حكومة أوغندا، لا يزال ما يربو على ٩٠٠ عنصر من عناصر حركة ٢٣ آذار/مارس السابقة كانوا مجمعين في معسكر بيهانغا بأوغندا في عداد المفقودين، مما يثير القلق عن مكان وجودهم. ومن بين هؤلاء العناصر، سلطاني ماكينغا، وهو قائد عسكري في حركة ٢٣ آذار/مارس السابقة.

١٠ - وفي ٢٧ تموز/يوليه، وبناء على طلب من الرئيس يويري موسيفيني، دعت حكومة أوغندا إلى عقد اجتماع تقني ضم ممثلين عن مكتب رئيس الوزراء ووزارة الدفاع ووزارة شؤون التأهب للكوارث وإدارتها واللاجئين ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أوغندا. وناقش المشاركون تنفيذ التوجيه الرئاسي، بما في ذلك النظر في حصول عناصر حركة ٢٣ آذار/مارس السابقة على مركز اللاجئ. واتفقوا على عقد المزيد من المشاورات، ولا سيما مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر، قبل تقديم التوصيات إلى حكومة أوغندا.

١١ - ولا تزال الحالة الأمنية العامة في بوروندي مستقرة نسبيا على الرغم من إفادة تقارير عن وقوع أعمال عنف متفرقة وحوادث أمنية معزولة في بوجومبورا وفي أجزاء أخرى من البلد. وشملت هذه التقارير حالات اعتقال تعسفي واحتجاز غير قانوني لعائدين عند وصولهم. وأبلغت التقارير أيضا عن أعمال قتل وحالات اختفاء واختطاف وتعذيب وشن هجمات بالقنابل اليدوية.

باء - التطورات السياسية

١٢ - في جمهورية الكونغو الديمقراطية، استنادا إلى خلفية الخلافات بين الحكومة وتجمع القوى السياسية والاجتماعية من أجل التغيير، الذي يقوده فيليكس تشيسيكيدي، على النحو المبين بالتفصيل في التقرير المتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (S/2017/712) والمؤرخ ٢٢ تموز/يوليه، تم تعيين جوزيف أولينغانكوي، زعيم أحد فصائل التجمع، رئيسا للمجلس الوطني لمتابعة تنفيذ الاتفاق والعملية الانتخابية. ونتيجة لذلك، دعا فصيل التجمع الذي يقوده فيليكس تشيسيكيدي إلى العصيان المدني (إضراب عام) يومي ٨ و٩ في آب/أغسطس ٢٠١٧. وواصل المطالبة بترك الرئيس جوزيف كابيلا منصبه بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وفي ٢ آب/أغسطس، أشار كورناي ننغا، رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، إلى أن تاريخ إصدار الجدول الزمني للانتخابات سوف يعلن عنه في الوقت المناسب عقب التقييم الذي ستجريه اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة والمجلس الوطني لمتابعة تنفيذ الاتفاق والعملية الانتخابية والحكومة الانتقالية.

١٣ - وفي ١٩ و ٢٠ آب/أغسطس، عقدت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مؤتمر قمتها السابع والثلاثين في بريتوريا، جنوب أفريقيا. وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، أشارت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى العديد من التحديات التي تجعل إجراء الانتخابات بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ مستبعدا. وحثت أيضا اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة على الإعلان عن الجدول

الزمني المنقح للانتخابات بالتشاور مع الحكومة واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. وعلاوة على ذلك، قرر القادة، في ضوء الحالة السياسية والأمنية، تعيين مبعوث خاص إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٤ - وفي بوروندي، لا تزال الحالة العامة متقلبة تسودها أجواء من الخوف والقمع الكامنين. وعلى الرغم من تحسن الحالة الأمنية إلى حد ما، لم يحرز تقدم يُذكر في التخفيض من حدة التوترات بين الحكومة وجماعات المعارضة. وفي ١٥ آذار/مارس، وقع الرئيس بيير نكورونزيزا مرسوما يقضي بإنشاء لجنة تتألف من ١٥ عضوا مكلفة ''باستعراض أحكام الدستور التي يتعين تعديلها وتحليلها وتقديم توصيات بشأنها''. وأنيطت بلجنة مراجعة الدستور ولاية مدتها ستة أشهر، قابلة للتجديد مرة واحدة لفترة شهرين أخرى. وأثارت هذه الخطوة الشواغل بشأن مدة الولاية الرئاسية المقبلة في البلد.

١٥ - وفي الوقت نفسه، ظل الحوار الدائر فيما بين الأطراف البوروندية والذي ييسره بنيامين مكابا، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة السابق، ويقوم بالوساطة فيه رئيس أوغندا موسيفيني باسم جماعة شرق أفريقيا، في حالة جمود. وفي الفترة من ٣ إلى ٥ أيار/مايو، أوفد الميسر فريقا إلى بوجومبورا للتشاور مع مجموعة مختارة من أصحاب المصلحة. وأوصى بعض المشاركين بنقل الحوار إلى بوروندي ودعوا إلى عودة اللاجئين والقادة السياسيين المنفيين.

١٦ - وفي ٥ أيار/مايو، عينتُ ميشيل كافاندو، الرئيس السابق لبوركينا فاسو، المبعوث الخاص إلى بوروندي. وقام بزيارة إلى المنطقة، بما في ذلك بوروندي، في الفترة من ٢٧ حزيران/يونيه إلى ١٣ تموز/يوليه ومرة أخرى في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ آب/أغسطس لإجراء مشاورات مع البوروندیين، والجهات الإقليمية صاحبة المصلحة.

١٧ - وما انفكت جماعة شرق أفريقيا تشارك في البحث عن حل للأزمة في بوروندي. وخلال مؤتمر القمة العادي الثامن عشر للجماعة، الذي عقد في دار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة، في ٢٠ أيار/مايو، تسلم الرئيس موسيفيني رئاسة الجماعة من رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، جون موغوفولي. وفي ١١ حزيران/يونيه، اجتمع السيد مكابا مع الرئيس موسيفيني في كمبالا من أجل استعراض التقدم المحرز في سير الحوار بين الأطراف البوروندية.

١٨ - وفي ٢٠ تموز/يوليه، اجتمع الرئيسان موغوفولي ونكورونزيزا في نغارا، جمهورية تنزانيا المتحدة، لمناقشة جملة أمور منها تنشيط الحوار بين الأطراف البوروندية. وبعد ذلك، فإن المشاورات المغلقة التي دارت في هلسنكي بين الحكومة وممثلي المعارضة في المنفى في الفترة من ٣١ تموز/يوليه إلى ٢ آب/أغسطس، بتيسير من مبادرة إدارة الأزمات، عززت التوقعات بإجراء محادثات مباشرة بين الحكومة والمعارضة. وهناك دلائل تشير إلى إمكانية استئناف الحوار السياسي الشامل ضمن سياق انخراط معزز لقادة جماعة شرق أفريقيا. وإن الحالة الإنسانية المتردية والتدهور المستمر في الظروف الاجتماعية - الاقتصادية، اللذين يؤثران في البلدان المجاورة، يزيدان من الشعور بالحاجة الملحة إلى إيجاد حل للأزمة في بوروندي.

١٩ - وفي جنوب السودان، أحرز بعض التقدم صوب تنظيم حوار وطني على الرغم من استمرار القتال بين القوات الحكومية وقوات المعارضة. وشرعت اللجنة التوجيهية للحوار الوطني ولجانها الفرعية في العمل، بما شمل وضع عملية وجدول زمني للحوار والاتفاق عليهما. بيد أن زعماء المعارضة الرئيسيين، ولا سيما رياك مشار، لا يزالون يرفضون العملية على أساس أنها ليست شاملة بما فيه الكفاية.

٢٠ - وللتصدي للقتال الجاري، عقدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مؤتمر قمتها الاستثنائي الحادي والثلاثين في ١٢ حزيران/يونيه لمناقشة الحالة في جنوب السودان. و في مؤتمر القمة، قررت الهيئة، في جملة أمور، عقد اجتماع للجنة رفيعة المستوى تعنى بالتنشيط بغية استكشاف ما يمكن اتخاذه من خطوات محددة لتنفيذ الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان تنفيذا كاملا.

٢١ - واستضاف الرئيس موسيفيني أيضا اجتماعات بين فصائل الحركة الشعبية لتحرير السودان، سعيا لإعادة توحيد الحزب الحاكم في جنوب السودان. بيد أن فصيل رياك مشار التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان لم يشارك في هذه المحادثات.

جيم - الحالة الإنسانية

٢٢ - في ظل وجود أكثر من ٧ ملايين من المشردين داخليا و ٣,٥ ملايين لاجئ وطالب لجوء، مازالت الحالة الإنسانية في منطقة البحيرات الكبرى متردية. وزادت عمليات التشرد بسبب انعدام الأمن والنزاعات السياسية في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، وتفاقمت الحالة من جراء وقوع الجفاف في أنحاء المنطقة.

٢٣ - ويحتاج ما يقارب ٨,٥ ملايين شخص في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المساعدة الإنسانية، أي بزيادة قدرها ١٦ في المائة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. ويعاني نحو ٧,٧ ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي الشديد في جميع أنحاء البلد، ويعاني ٤٣ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية المزمن. ووصل عدد المشردين داخليا إلى ٣,٨ ملايين شخص، مما جعل جمهورية الكونغو الديمقراطية أكثر البلدان تأثرا بالتشرد الداخلي في أفريقيا. وأسفر انعدام الأمن في منطقة كاساي عن تشرد ١,٤ مليون شخص داخليا، إضافة إلى تسببه في عبور ٠٠٠ ٣٣ من الكونغوليين الحدود إلى شمال أنغولا. وقد سجلت حالات عودة تلقائية منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ بما في ذلك عودة ٦٨٧ ٢٧١ شخصا في منطقة كاساي. ويوجد نحو ٧٠٠ ٦٢١ لاجئ كونغولي في بلدان مجاورة، بينما تستضيف جمهورية الكونغو الديمقراطية ٤٠٠ ٥٤١ لاجئ من بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان ورواندا.

٢٤ - وفي جنوب السودان، بلغ التشرد مستويات غير مسبوقة، حيث اقتلع أكثر من ٤ ملايين شخص من جذورهم. ويشمل هذا العدد أكثر من مليوني شخص شردوا داخليا، وما يقارب مليوني لاجئ في البلدان المجاورة، بما في ذلك أوغندا، التي أصبحت الآن أكبر بلد مستضيف للاجئين في أفريقيا، حيث يوجد فيها ما يقرب من مليون لاجئ.

٢٥ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، ازدادت الحالة الإنسانية تدهورا بسبب تجدد القتال في عدة محافظات، مما زاد عدد المشردين داخليا إلى أكثر من ٠٠٠ ٦٠٠. و في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أفادت السلطات المحلية في مقاطعتي أويلي السفلى وأوبانغي الشمالية بوصول ما يقرب من ٠٠٠ ٦٥ من الوافدين الجدد من جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة الممتدة من منتصف أيار/مايو إلى نهاية آب/أغسطس، وقد استقر المقام بكثير منهم في مناطق تعذر الوصول إليها للغاية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٦ - وفي بوروندي، أدى انعدام الأمن وانعدام الاستقرار السياسي إلى استمرار تشرد السكان. ويوجد حاليا ٠٠٠ ١٩٨ من البوروندیين المشردين داخليا، بينما لجأ ما يقارب ٠٠٠ ٤٠٧ شخص إلى

بلدان مجاورة. ويعاني نحو ٢,٦ مليون شخص، أو ٢٣ في المائة من سكان بوروندي، من انعدام الأمن الغذائي. وعلاوة على ذلك، تم تسجيل ما يزيد على ٥,٣ ملايين حالة من حالات الإصابة بالملاريا و ٤١٥ ٢ حالة وفاة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

٢٧ - ورغم تزايد الاحتياجات، مازالت الميزانيات الإنسانية تسجل نقصا في التمويل في جميع أنحاء المنطقة. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، أطلق نداء لجمع ٨١٢,٥ مليون دولار ولم يتم حتى الآن الحصول إلا على ٢٧ في المائة من التمويل المطلوب، وهو أدنى مستوى يسجل منذ عشر سنوات. وبالمثل، فإن نداء الطوارئ لجمع ٦٤,٥ مليون دولار لصالح منطقة كاساي لم يحقق سوى ٣٧ في المائة من التمويل المستهدف حتى الآن.

دال - حقوق الإنسان

٢٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغ عن وقوع انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في عدة بلدان، ولا سيما تلك التي تضررت من النزاعات والأزمات السياسية الممتدة مثل بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان.

٢٩ - ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، استمر الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني الذي ترتكبه قوات الأمن والجماعات المسلحة، فضلا عن حالات الاحتجاز غير القانوني والاختفاء القسري وانتهاكات حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع. ويقدم التقرير المتعلق ببعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2017/565) وصفاً شاملاً لهذه الانتهاكات لحقوق الإنسان، ولا سيما في منطقة كاساي.

٣٠ - واستجابةً للتطورات الحاصلة في منطقة كاساي، اعتمد مجلس حقوق الإنسان في ٢٣ حزيران/يونيه القرار ٣٣/٣٥ المتعلق بتقديم المساعدة التقنية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية والمساءلة عن الأحداث التي وقعت في مقاطعات كاساي. واقترح المجلس أيضا إرسال خبراء دوليين إلى المنطقة. وعلاوة على ذلك، أوفدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في الفترة من ١٣ إلى ٢٣ حزيران/يونيه، فريقاً من موظفي شؤون حقوق الإنسان إلى أنغولا لإجراء مقابلات مع اللاجئين الوافدين من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وجمع الفريق تفاصيل عن وقائع الحوادث التي يدعى أنها وقعت في الفترة من ١٢ آذار/مارس إلى ١٩ حزيران/يونيه.

٣١ - وفي ١٥ حزيران/يونيه، قدمت لجنة التحقيق المعنية ببوروندي، الصادر بها تكليف بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٣٣، إحاطة إلى المجلس بشأن حالة حقوق الإنسان في بوروندي، ولاحظت مع القلق نطاق وخطورة الادعاءات المتعلقة بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. وأبلغت اللجنة عن استمرار الانتهاكات المتمثلة في التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية، والقتل خارج نطاق القضاء، والعنف الجنسي والجنساني، والاختفاء القسري، والقيود المفروضة على الحريات المدنية. وأعربت اللجنة أيضاً عن أسفها لغياب المساءلة الجنائية، لا سيما في ضوء استمرار خطاب الكراهية من جانب مسؤولي الدولة ومجموعة الشباب، إمبونيراكور، التابعة للحزب الحاكم. وفي ٤ أيلول/سبتمبر، أصدرت اللجنة تقريرها النهائي الذي سلط الضوء على الانتهاكات والتجاوزات المذكورة أعلاه التي ارتكبت في بوروندي منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥، بما في ذلك تحديد ما إذا كانت هذه الانتهاكات والتجاوزات تشكل جرائم

دولية. وتجدر الإشارة إلى أن حكومة بوروندي، رغم كونها عضوا في مجلس حقوق الإنسان، قد دأبت على رفض التعاون مع اللجنة دون تقديم تفسير رسمي.

٣٢ - وفي الوقت نفسه، لم تظهر سوى بوادر محدودة تشير إلى تراجع العنف في جنوب السودان. وقد أبلغ عن وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد المدنيين في جميع أنحاء البلد شملت عمليات قتل وخطف واغتصاب وتدميرٍ للمنازل. وفي تقرير صدر في ٢٤ تموز/يوليه، قدمت منظمة العفو الدولية سردا تفصيليا عن آلاف من حالات العنف الجنسي التي يزعم أن جميع أطراف النزاع ارتكبتها.

ثالثا - تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون

ألف - التزامات جمهورية الكونغو الديمقراطية

٣٣ - في إطار تنفيذ الالتزامات الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، نظمت آلية الرقابة الوطنية حلقة عمل تقييمية مدتها يومان في ١ و ٢ حزيران/يونيه. ودعمت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية هذا الاجتماع الذي حضره خبراء من مختلف الوزارات، وآلية الرقابة الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني، وشركاء ثنائيون ومتعددو الأطراف. وفي إطار تسليط الضوء على الأولويات ثلاث، وهي السلام والانتخابات والرعاية الاجتماعية، أصدر المشاركون في حلقة العمل توصيات بدفع عجلة التقدم في هذه المجالات. ودعت التوصيات، في جملة أمور، إلى إصدار التشريعات الوطنية ذات الصلة وقيام المؤسسات الوطنية بتعبئة الموارد الكافية. وترد معلومات تفصيلية عن تنفيذ الالتزامات الوطنية في التقرير المتعلق ببعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية(S/2017/565).

باء - الالتزامات على صعيد المنطقة

٣٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعاون المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على منع نشوب النزاعات وإدارتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٥ - وفي ١٥ نيسان/أبريل، أوفد رئيس أنغولا، خوسيه إدواردو دوس سانتوس، بصفته رئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وزير الشؤون الخارجية الأنغولي إلى كينشاسا لتشجيع الرئيس كابيلا على مواصلة الاتصال بجميع الجهات الكونغولية صاحبة المصلحة. وبالمثل، قام وفد وزاري برئاسة وزير خارجية جمهورية تنزانيا المتحدة بزيارة كينشاسا في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ نيسان/أبريل بناء على طلب الرئيس ماغوفولي، رئيس الهيئة الثلاثية لجهاز الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المعني بالسياسة والدفاع والأمن والتعاون، لتقييم الحالة السياسية والأمنية ودعم تنفيذ الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٣٦ - وفي ٢٤ أيار/مايو، اجتمعت لجنة وزراء دفاع الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في لواندا لمناقشة الحالة الأمنية في المنطقة. وسبق ذلك اجتماعُ لرؤساء أركان الدفاع وقوات الدفاع في ٢٣ أيار/مايو. وأصدرت اللجنة توجيهات للآلية المشتركة الموسعة للتحقق التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى للقيام بمزيد من عمليات التحقق في المناطق التي يُزعم

تواجد عناصر من حركة ٢٣ آذار/مارس السابقة فيها. ودعت توصيات أخرى إلى تعزيز العمليات ضد جماعات المتمردين وتعزيز الجهود الرامية إلى إعادة المقاتلين الأجانب المنزوعي السلاح إلى أوطانهم الأصلية. وفي غضون ذلك، عقد رؤساء أركان الدفاع وقوات الدفاع التابعة للدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي اجتماع متابعة في لواندا في ٨ حزيران/يونيه.

٣٧ - وشاركت أيضاً الدول الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون على نحو ثنائي في معالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فأجريت مشاورات بين حكومتي أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن تدفق اللاجئين الكونغوليين إلى أنغولا عقب اندلاع أعمال عنف في منطقة كاساي. كما عملت حكومتا جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان معاً على التصدي لوجود أفراد من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٨ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير جهود الدول الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي. وفي ٣٠ آذار/مارس، استهل كل من بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا مشروع لبناء سد عند شلالات روسومو لتوليد طاقة كهربائية بقوة ٨٠ ميغاواط على نهر كاغيرا المتاخم للبلدان الثلاثة، وهو تطور يحمل وعدا كبيرا بتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي والحد من النزاعات.

جيم - الالتزامات الدولية

٣٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلق مكتب المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حملة لتعبئة الموارد والتوعية من أجل الإطار الاستراتيجي الإقليمي للبحيرات الكبرى. وتتواصل الجهود الرامية إلى وضع الصيغة النهائية لمشروع عبر الحدود بين بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة، لتقديمه إلى صندوق بناء السلام، تبلغ قيمته مليوني دولار من ويهدف إلى منع نشوب النزاعات وإدارة تشرد السكان. وعلاوة على ذلك، وفي أعقاب اجتماع المبعوث الخاص بكبار مسؤولي الاتحاد الأوروبي في حزيران/يونيه، طلب الاتحاد الأوروبي تقديم مقترحات بمشاريع تتصل بتخصيص ١,٥ مليون يورو لتنفيذ الإطار الاستراتيجي.

٤٠ - وفي ١٥ و ١٦ أيار/مايو، استضاف مبعوث الولايات المتحدة الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى الاجتماع الذي يعقد كل ثلاثة أشهر لفريق الاتصال الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى في واشنطن العاصمة. وبعد استعراض الحالة السياسية والأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، اتفق المشاركون على أهمية تنسيق العمل مع الجهات الكونغولية صاحبة المصلحة من أجل تنفيذ الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وأبرز أعضاء فريق الاتصال أيضا الحاجة إلى تركيز الدعم الدولي على التحضير لإجراء انتخابات ذات مصداقية. وفيما يتعلق بالحالة في بوروندي، رحب فريق الاتصال بتعيين ميشيل كافاندو مبعوثا خاصا لبوروندي، وشدد على أهمية توفير دعم منسق ومتسق على الصعيدين الإقليمي والدولي لإجراء حوار بين البوروندين تيسره وتتوسط فيه جماعة شرق أفريقيا.

رابعا – تنفيذ خريطة طريق المبعوث الخاص

٤١ – خلال الفترة قيد الاستعراض، أجرى المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى ومكتبه سلسلةً من الأنشطة من أجل تنسيق ودعم عملية تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. وشملت هذه الأنشطة اتخاذ خطوات من أجل تعزيز آليات الرقابة للاتفاق الإطاري، ودعم عملية تحييد القوى الهدامة، وتشجيع إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية، وبناء الثقة فيما بين قادة المنطقة.

ألف – تعزيز سير عمل آليات الرقابة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون

٤٢ – في ٤ أيار/مايو، عقد المبعوث الخاص الاجتماع السابع عشر للجنة الدعم التقني للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون في نيفاشا، كينيا، الذي اشترك في رئاسته إبراهيم فال، الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى. وتلقى المشاركون معلومات مستكملة بشأن الحالة السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الحالة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، وتبادلوا المعلومات بشأنها. و نظر المشاركون أيضا في القائمة المستكملة للأنشطة ذات الأولوية المستمدة من خطة العمل الإقليمية، المقرر تقديمها إلى الاجتماع المقبل لآلية الرقابة الإقليمية، الذي سيعقد في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر في برازافيل. ووافقت اللجنة كذلك على إجراء زيارة ميدانية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في أيلول/سبتمبر من أجل تقييم الحالة وتقديم توصيات بشأن أمور منها إعادة المقاتلين المنزوعين السلاح إلى الوطن وإعادة توطينهم وإعادة إدماجهم في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤٣ – وعند اختتام اجتماع لجنة الدعم التقني السابع عشر، عقد المبعوث الخاص والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي معتكفا للجنة في ٤ و ٥ أيار/مايو. وقدم المشاركون توصيات بشأن تعزيز الهياكل الوطنية المكلفة بتنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون؛ ورصد عمليات المتابعة داخل البلد؛ وزيادة التعريف بالاتفاق الإطاري وتولي زمام تنفيذه.

٤٤ – وأجرت لجنة الدعم التقني زيارتها الميدانية الثانية إلى شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ٧ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر. واجتمع أعضاء اللجنة بالسلطات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين، بمن فيهم ممثلو المجتمع المدني ومسؤولون في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقاموا بزيارة معسكرات المرور العابر التي يسكن فيها مقاتلون سابقون في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في كانيابايونغا، بمقاطعة كيفو الشمالية؛ ووالونغو، بمقاطعة كيفو الجنوبية؛ وكيسانغاني، بمقاطعة تشوبو. وعلاوة على ذلك، اجتمعت اللجنة لمدة وجيزة مع وفد يمثل أعضاء الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان المجمعين في الوقت الحالي في معسكر للمرور العابر تابع لبعثة الأمم المتحدة بالقرب من غوما. وتفاعل الوفد أيضا مع المسؤولين المحليين والمجتمعات المحلية في بيني، بمقاطعة كيفو الشمالية، فيما يتعلق بالخطر الأمني الذي يشكله تحالف القوى الديمقراطية. وشارك ممثلو منتدى المرأة لدعم الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون في الزيارة الميدانية من أجل القيام، في جملة أمور، بإشراك النساء في معسكرات المرور العابر، وكذلك النساء في المجتمعات المحلية المتضررة من أنشطة الجماعات المسلحة.

٤٥ - وفي أعقاب الزيارة الميدانية، عقدت لجنة الدعم التقني اجتماعها الثامن عشر في غوما، جمهورية الكونغو الديمقراطية، في ١١ أيلول/سبتمبر. واستنادا إلى النتائج التي توصلت إليها أثناء زيارتها الميدانية، اعتمدت اللجنة مجموعة من التوصيات ستُطرح في الاجتماع المقبل لآلية الرقابة الإقليمية. وتشمل هذه التوصيات الدعوة إلى ما يلي: (أ) زيادة الضغط العسكري على القوى الهدامة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بسبل منها تعزيز لواء التدخل التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة؛ (ب) واتخاذ خطوات حاسمة من أجل إتمام إعادة مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الذين نزع سلاحهم والموجودين حاليا في معسكرات المرور العابر في كانيابايونغا وكيسانغاني ووالونغو إلى رواندا؛ (ج) واتخاذ خطوات مماثلة من أجل الإسراع بإعادة مقاتلي حركة ٢٣ مارس السابقة الذين لا يزالون في أوغندا ورواندا إلى الوطن.

٤٦ - وفي ١٧ تموز/يوليه، اجتمع المبعوث الخاص مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فقي محمد، ومفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية، ميناتا ساماتي سيسوما، في أديس أبابا. ودعا رئيس المفوضية الجهات الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون إلى تقديم دعم ثابت للاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفيما يتعلق بالحالة في بوروندي، دعا رئيس المفوضية الزعماء الاقليميين إلى تقديم دعم قوي إلى الحوار بين الأطراف البوروندية الذي تقوده جماعة شرق أفريقيا.

٤٧ - وفي ٢ آب/أغسطس، اجتمع المبعوث الخاص مع رئيس جمهورية الكونغو دينيس ساسو نغيسو. وناقشا المسائل الإقليمية الملحة، بما في ذلك التحضير للاجتماع المقبل لآلية الرقابة الإقليمية للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، المقرر عقده في برازافيل في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر.

باء - المساعي الحميدة التي بذلها المبعوث الخاص

٤٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المبعوث الخاص بذل المساعي الحميدة، بالتنسيق مع الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين.

تنفيذ إعلانَي نيروبي

٤٩ - دعا المبعوث الخاص إلى استئناف المشاورات بين سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية ومجموعة متمردي حركة ٢٣ مارس السابقة. وبدأت هذه المشاورات في عام ٢٠١٦ تحت رعاية الجهات الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. وفي الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آذار/مارس، زار المبعوث الخاص كمبالا لإجراء مشاورات منفصلة مع السلطات الأوغندية والقيادة السياسية لحركة ٢٣ مارس السابقة. وخلال ذلك الاجتماع، شجع وزير الخارجية الأوغندي، صمويل كوتيسا، على عقد مؤتمر قمة استثنائي لرؤساء دول المنطقة بشأن تحييد القوى الهدامة.

٥٠ - وخلال اجتماع عقد مع المبعوث الخاص في ٢١ آذار/مارس، رفض الزعيم السياسي لحركة ٢٣ مارس السابقة، برتراند بيسيموا، ادعاءات بأن الحركة تعتزم بدء تمرد جديد. وأصدر برتراند بيسيموا، بتشجيع من المبعوث الخاص، مذكرة في ٢٢ آذار/مارس، أكد فيها من جديد مواصلة حركة ٢٣ مارس السابقة الالتزام بتنفيذ إعلانيّ نيروبي.

٥١ - وفي وقت لاحق، زار المبعوث الخاص كينشاسا في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ آذار/مارس. وأكد وزير الدفاع لجمهورية الكونغو الديمقراطية، كريسبين أتاما، أن عناصر حركة ٢٣ مارس السابقة الذين كانوا قد

تسللوا إلى البلد من أوغندا قد غادروا الأراضي الكونغولية. وأكد من جديد استعداد الحكومة لاستقبال أعضاء حركة ٢٣ مارس السابقة الذين يرغبون في العودة بسلام إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥٢ - وفي اجتماع عُقد مع المبعوث الخاص في ٢٨ آذار/مارس، كرر منسق آلية الرقابة الوطنية، الجنرال دنيس كالوم نومبي، تأكيد ضرورة أن تقدم قادة حركة ٢٣ مارس السابقة ضمانات حسن النية من أجل استئناف المشاورات المشتركة. وكرر أيضا الإعراب عن وجهة نظر نُقلت في رسالة موجهة إلى المبعوث الخاص والممثل الخاص في ١٤ آذار/مارس مفادها أن عناصر حركة ٢٣ مارس السابقة الذين كانوا قد شاركوا في اشتباكات مع القوات المسلحة الكونغولية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ لم يعد يشملهم حكم العفو الوارد في إعلانيّ نيروبي.

٥٣ - وعاد المبعوث الخاص إلى أوغندا في ١٣ أيلول/سبتمبر. وأجرى مشاورات مع الرئيس موسيفيني وغيره من السلطات الأوغندية بشأن التطورات السياسية والأمنية في المنطقة، ولا سيما التحديات المتصلة بتنفيذ إعلانيّ نيروبي وإعادة عناصر حركة ٢٣ مارس السابقة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأكد وزير الدفاع الأوغندي، أدولف مويزيغي، أنه بالنظر إلى عدم إحراز تقدم في عملية الإعادة إلى الوطن، فقد قررت حكومة أوغندا التشاور مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بهدف منح مركز اللاجئ لأعضاء حركة ٢٣ مارس السابقة في أوغندا الذين يستوفون الشروط. ومع ذلك، اعترف بضرورة معالجة بعض التحديات القانونية في هذا الصدد.

المشاورات الإقليمية بشأن عناصر الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموجودين في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٥٤ - أشرك المبعوث الخاص، بالتشاور مع الممثل الخاص في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين في عملية إيجاد حلول للوجود المستمر لعناصر الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في مباني البعثة. وفي إطار متابعة زيارته الأولى إلى جوبا في ٦ و ٧ شباط/فبراير، عاد المبعوث الخاص إلى جوبا للاجتماع بالرئيس سلفا كير في ٤ أيلول/سبتمبر. وأبرز المبعوث الخاص الآثار الإقليمية المترتبة على الأزمة المستمرة في جنوب السودان، وشجع على مواصلة الجهود الرامية إلى إقامة السلام والوحدة الوطنية من خلال تنفيذ الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان، وكذلك إجراء حوار وطني شامل للجميع يتسم بالشفافية. ودعا الرئيس كير، في إطار مناقشة حالة أعضاء الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في مباني البعثة، إلى عودتهم بموجب العفو الذي منحه في عام ٢٠١٦.

٥٥ - وفي الوقت نفسه، نجحت حكومتا جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، بدعم من البعثة، في إعادة ثمانية أعضاء في الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى الوطن، كانوا قد أعربوا عن رغبتهم في العودة إلى جنوب السودان. وعلاوة على ذلك، استكشفت البعثة، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، الحلول الفردية والجماعية لأعضاء الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموجودين في المعسكر. وفي أوائل آب/أغسطس، أعيد توطين ٥٨ فردا بناء على طلبهم في إثيوبيا والسودان وكينيا.

دعم الحوار والعمليات السياسية في المنطقة

٥٦ - واصل المبعوث الخاص مساعيه الحميدة وجهود الدعوة التي يبذلها من أجل دعم عمليات الحوار في المنطقة، تمشياً مع قرار مجلس الأمن ٢٣٤٨ (٢٠١٧).

جمهورية الكونغو الديمقراطية

٥٧ - عقد المبعوث الخاص خلال الزيارة التي قام بها إلى كينشاسا في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ آذار/مارس، بالاشتراك مع كبار المسؤولين في بعثة الأمم المتحدة، سلسلة من المشاورات مع أصحاب المصلحة الكونغوليين من أجل دعم وضع الصيغة النهائية للترتيبات الخاصة للاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وأثناء هذه المشاورات، شدد المبعوث الخاص على الأهمية المحورية لاتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر في إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية، ودعا إلى استمرار التزام جميع الأطراف بالتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المعلقة.

٥٨ - ونظرا إلى أهمية تضافر جهود الدعم المقدم على الصعيدين الإقليمي والدولي إلى العملية السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، زار المبعوث الخاص برازافيل ولواندا في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ نيسان/أبريل، حيث التقى رئيس جمهورية الكونغو، ساسو نغيسو، ونائب رئيس أنغولا، مانويل فيسينتي، على التوالي. وشجع الرئيس ساسو نغيسو على العمل المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل ضمان التنفيذ الكامل لاتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر، وإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية في البلد. وأعرب نائب الرئيس فنسنت عن شواغله إزاء الحالة الأمنية والإنسانية في منطقة كاساي وأثرها على أنغولا. كما أكد استعداد بلده المشاركة، بوصفه رئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، في مبادرات مع غيره من الجهات الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون.

٥٩ - وفي وقت لاحق، قام وفد من كبار ممثلي الجهات الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، بزيارة كينشاسا في ٢٩ و٣٠ أيار/مايو، بمبادرة من المبعوث الخاص. وضم الفريق وزير خارجية أنغولا، جورج شيكوتي (باسم رئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى)؛ ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن، إسماعيل شرقي؛ والمبعوث الخاص؛ والممثل الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية ؛ وممثلين عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وكان الغرض من البعثة تشجيع الأطراف الكونغولية المعنية على مواصلة المشاركة في تنفيذ الاتفاق المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وفي التحضير لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية. وناقش الوفد أيضا الحالة الأمنية في منطقة كاساي وأثرها الإقليمي.

٦٠ - وفي أعقاب الزيارة التي قامت بها الجهات الضامنة، اجتمع ممثلو الأغلبية الرئاسية وفصيل التجمع الذي يقوده فليكس تشيسيكيدي في ٧ حزيران/يونيه، بحضور الممثل الخاص، لمناقشة تنفيذ الاتفاق.

٦١ - واجتمع مبعوثي الخاص في وقت لاحق مع وزير خارجية جمهورية تنزانيا المتحدة، أوغستين ماهيغا، في دار السلام في ١٤ حزيران/يونيه. وأحاط الوزير بنتائج زيارة الجهات الضامنة إلى كينشاسا وشجع على مواصلة تنسيق الرسائل المتبادلة بشأن تنفيذ الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٦٢ - وعاد المبعوث الخاص إلى كينشاسا، خلال الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ٢ أيلول/سبتمبر، كي يبحث مع السلطات الكونغولية التدابير الإضافية التي يمكن أن تتخذها الأمم المتحدة من أجل دعم التحقيق الذي يجري على الصعيد الوطني في قتل اثنين من أعضاء فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية في كانانغا، بمقاطعة كاساي، في آذار/مارس ٢٠١٧ (أنظر S/2017/713). وجاءت البعثة في أعقاب اجتماع عقدته مع وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية في ١٧ آب/أغسطس. وخلال الزيارة التي قام بها المبعوث الخاص، وافقت السلطات الكونغولية على إدماج فريق للأمم المتحدة، بقيادة أحد كبار المسؤولين، في فريق التحقيق الكونغولي، من أجل المساعدة على توسيع نطاق التحقيق وتعميق جذوره.

تقديم الدعم لإجراء انتخابات سلمية في كينيا

٦٣ - في الفترة من ١٢ إلى ١٤ حزيران/يونيه، أوفدت إلى كينيا بعثةً مشتركة بين إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على مستوى المديرين من أجل تقييم استعدادات البلد للانتخابات، والنظر في الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الأمم المتحدة من أجل دعم إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية في البلد. ونتيجة لذلك، اتفق على إنشاء فرقة عمل مشتركة تحت قيادة المديرة العامة لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، تضم موظفين من مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ومكتب المبعوث الخاص والبرنامج الإنمائي ومفوضية حقوق الإنسان وإدارة شؤون السلامة والأمن بالأمانة العامة. وتواصلت المديرة العامة لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، بالاشتراك مع المبعوث الخاص والمنسق المقيم، مع طائفة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة على الصعيدين الوطني والدولي بغية تعزيز إجراء عملية انتخابية سلمية.

٦٤ - وفي أعقاب اندلاع العنف في بعض الجيوب في أنحاء البلد ردا على الإعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية، دعت المديرة العامة لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي على الملأ إلى التحلي بالهدوء وضبط النفس، وشجعت على استخدام الوسائل القانونية المنصوص عليها في دستور كينيا من أجل معالجة النزاعات المتصلة بالانتخابات. كما حثت وزير الداخلية بالنيابة، فريد ماتيانغ، على الدعوة إلى ضبط النفس في استجابة موظفي أمن الدولة للاحتجاجات التي تلت الانتخابات.

٦٥ - وفي ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، قضت المحكمة العليا في كينيا بأن الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٨ آب/أغسطس لم تتم وفقا للدستور والقوانين السارية، مما يجعل النتائج التي أعلنتها اللجنة المستقلة المعنية بالانتخابات وبتحديد الدوائر الانتخابية ''باطلة ولاغية''. وصدرت توجيهات إلى اللجنة المستقلة بتنظيم انتخابات جديدة في غضون ٦٠ يوما، على النحو المنصوص عليه في الدستور. وفي وقت لاحق، حددت اللجنة المستقلة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر موعدا لإجراء انتخابات رئاسية جديدة، حيث لم يرد سوى اسمي الرئيس أوهورو كينياتا وزعيم المعارضة رايلا أودينغا في بطاقات الاقتراع.

الموارد الطبيعية

٦٦ - في إطار متابعة القرار الذي اتخذته آلية الرقابة الإقليمية للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون في لواندا في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، دعا المبعوث الخاص والأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، زاكاري موبوري - مويتا، إلى عقد مشاورة يجريها خبراء

وأصحاب مصلحة إقليميين بشأن الموارد الطبيعية والحوكمة الرشيدة من أجل تحقيق السلام والتنمية وإحداث تحول على نحو مستدام في منطقة البحيرات الكبرى في نيروبي في ٥ و ٦ تموز/يوليه.

٦٧ - وللمرة الأولى، وافقت مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بمن فيهم الخبراء وممثلو حكومات المنطقة وصناعة التعدين والتجارة والمجتمع المدني، والشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف، على توصيات بتعزيز الدعم المقدم إلى المبادرة الإقليمية لمناهضة استغلال الموارد الطبيعية بصورة غير قانونية التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ومعالجة التدفقات المالية غير المشروعة الموجهة إلى القوى الهدامة في المنطقة. وكشفت المناقشات عن الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتصدير الذهب بشكل غير قانوني. وناقش المشاركون أيضا التدابير الرامية إلى الحد من أنشطة الشبكات الإجرامية الضالعة في الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية.

٦٨ - وفي ٤ آب/أغسطس، قام المبعوث الخاص والأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي بإحاطة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية عن نتائج اجتماع الخبراء، بما في ذلك الحاجة إلى اتخاذ إجراءات مشتركة لتحسين إدارة الموارد الطبيعية في منطقة البحيرات الكبرى.

النهوض بالمرأة والشباب والمجتمع المدني

٦٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصل المبعوث الخاص مع الجهات صاحبة المصلحة من أجل دعم مشاركة المرأة في السلام والعمليات السياسية والإنمائية في المنطقة. وفي ١٥ حزيران/يونيه، ترأس المبعوث الخاص الاجتماع الثامن للمجلس الاستشاري لمنتدى المرأة لدعم الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. واستعرض الاجتماع التطورات الأخيرة المتعلقة بمشاركة المرأة في عمليتي السلام والحوار. وعلاوة على ذلك، واصل مكتب المبعوث الخاص إجراء مشاورات مع البلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون تتعلق بالخطوات الرامية إلى ضمان تنفيذ إعلان غوما الصادر عن منتدى المرأة، الذي أقرته آلية الرقابة الإقليمية في لواندا في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

٧٠ - وفي إطار متابعة مؤتمر قمة استثنائي لرؤساء الدول بشأن بطالة الشباب من خلال تطوير البنى التحتية وتشجيع الاستثمار، عقد المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في عام ٢٠١٤، اشترك المبعوث الخاص وأمانة المؤتمر الدولي في تيسير اجتماع بشأن الشباب في ليفينغستون، زامبيا، في الفترة من ٧ إلى ٩ حزيران/يونيه. وتضمنت المناسبة اجتماعا للخبراء جمع ٥٠ من مندوبي الشباب من الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي وخبراء وطنيين ودوليين في مجال السياسات، أعقبه اجتماع وزاري في ٩ حزيران/يونيه. ووافق وزراء شؤون الشباب في المنطقة الذين حضروا الاجتماع على الحاجة إلى اتباع نهج منسق وتشاركي من أجل تعزيز عمالة الشباب، وأيدوا الاستراتيجية الإقليمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢ من أجل تنفيذ إ التوصيات الصادرة عن مؤتمر القمة الاستثنائي.

تنفيذ الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى، ٢٠١٦-٢٠١٧

٧١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المبعوث الخاص، بالتنسيق الوثيق مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية المعنية، الإشراف على الجهود الرامية إلى تفعيل الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى، ٢٠١٦-٢٠١٧.

٧٢ - وفي ١٣ تموز/يوليه، عقد المبعوث الخاص الاجتماع التنسيقي الثاني مع المنسقين المقيمين من البلدان المشمولة بالإطار الاستراتيجي(أوغندا، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا). وكان الهدف من الاجتماع تبادل الآراء بشأن التطورات السياسية والأمنية والإنسانية في المنطقة، ومناقشة الآثار المترتبة على مشاركة الأمم المتحدة في دعم تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. واتفقوا على مواصلة تعزيز التعاون بين مكتب المبعوث الخاص وأفرقة الأمم المتحدة القطرية.

٧٣ - وفي ١٤ تموز/يوليه، دعا المبعوث الخاص ورئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية، عبد الله مار دييه، إلى عقد الاجتماع الأول لمجلس إدارة الإطار الاستراتيجي. وناقش مجلس الإدارة التقدم المحرز صوب تنفيذه، ووافق على تسريع هذه العملية، بما في ذلك ما يتعلق منها بتعبئة الموارد.

٧٤ - كذلك، في ١٤ تموز/يوليه، دعا المبعوث الخاص ورئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية إلى عقد الاجتماع الأول للجنة التوجيهية للصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء عبر الحدود لمنطقة البحيرات الكبرى، المكلفة بتوفير الرقابة وكفالة المساءلة في الصندوق الاستئماني. وخلال الاجتماع، تمت الموافقة على اختصاصات الصندوق الاستئماني، ومناقشة البرامج والمشاريع المقررة، و وضع آلية لتمويل أمانة الإطار الاستراتيجي.

٧٥ - وقام مكتب المبعوث الخاص، بالتعاون مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية، بتعزيز وتيسير تنفيذ الإطار الاستراتيجي، بما في ذلك تحقيق التزامن بين المشاريع العابرة للحدود التي تنفذها صناديق الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة والتي تتعلق بمسائل تتراوح بين الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وسيادة القانون.

الشراكات مع المنظمات الإقليمية والحكومات وغيرها من كيانات الأمم المتحدة

٧٦ - أحرز مكتب المبعوث الخاص تقدما في تعزيز الشراكات مع أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين من أجل تعزيز الدعم المقدم لتنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون.

٧٧ - وفي ٢٤ آذار/مارس، اجتمع المبعوث الخاص مع المدير القطري للبنك الدولي لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو، أحمدو مصطفى نديايي. واتفقا على تركيز التعاون على مسائل التشرد والشباب ونوع الجنس وإدارة الموارد الطبيعية والمؤتمر الثاني المتعلق باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى. واتفقا أيضا على عقد اجتماع إقليمي لفريق مشترك بين الأمم المتحدة والبنك الدولي في وقت لاحق في عام ٢٠١٧ من أجل تعزيز التعاون والتنسيق في هذه المجالات لدعم الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون.

٧٨ - وفي ٨ و ٩ أيار/مايو، عقد مكتب المبعوث الخاص اجتماعا تنسيقيا ثالثا مع أمانة المؤتمر الدولي في بوجومبورا. واستعرض المشاركون حالة التعاون بين الكيانين، واتفقوا على الخطوات اللازمة لضمان تنفيذ الأنشطة المشتركة، بما في ذلك في مجالات العمل السياسي وإدارة الموارد الطبيعية والنساء والشباب والتعاون القضائي في منطقة البحيرات الكبرى. وفي إطار متابعة هذا الاجتماع، جدد مكتب المبعوث الخاص وأمانة المؤتمر الدولي مذكرة التفاهم المبرمة بينهما في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٧ لتسهيل التعاون والأنشطة المشتركة في إطار تنفيذ ولايتيهما.

٧٩ - وفي ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه، نظمت الحكومة السويسرية ومكتب المبعوث الخاص المعتكف الثالث للمبعوثين الخاصين والخبراء في جنيف، في شراكة مع منتدى منع النزاعات وتعزيز السلام. وضم الاجتماع الخبراء والمبعوثين الخاصين لمنطقة البحيرات الكبرى وكبار ممثلي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، وبلجيكا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

٨٠ - وناقش الاجتماع التطورات على صعيد السلام والأمن في المنطقة، مع التركيز على منع الفظائع الجماعية، وتعزيز جهود المجتمع الدولي من أجل منع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى. وفي أعقاب المعتكف، دعا المبعوث الخاص إلى عقد اجتماع مع المبعوثين الآخرين لمناقشة التعاون والتنسيق في مجال الإجراءات. وعلى وجه الخصوص، اتفقوا على ضرورة التواصل مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن سبل دعم العملية السياسية في كل من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٨١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام مكتب المبعوث الخاص وبعثة منظمة الأمم المتحدة بنشر ضباط اتصال في نيروبي وكينشاسا، على التوالي، وذلك بهدف كفالة تعزيز التنسيق والتزامن في تنفيذ الجوانب التكميلية لولاية كل من البعثتين. وعقب صدور قرارات المعتكف الأول المعقود بين البعثتين في وقت سابق هذا العام، قام ضباط الاتصال بتنسيق وضع خطة عمل لدعم الأنشطة المشتركة والمساعي الحميدة التي يبذلها المبعوث الخاص وممثلي الخاص.

٨٢ - وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة، شارك مكتب المبعوث الخاص في المشاورات الجارية بشأن مسألة السلام والأمن في منطقة وسط أفريقيا، التي نظمها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في ٢٣ و٢٤ آذار/مارس وفي ٣١ تموز/يوليه و ١ آب/أغسطس، على التوالي. وأتاح الاجتماع فرصةً لاستعراض التحديات التي تعترض السلام والأمن والتنمية على الصعيد القطري ودون الإقليمي، وتقييم المبادرات الجارية والمقبلة، بما في ذلك في مجال الدبلوماسية الوقائية بالتعاون مع المنظمات دون الإقليمية، منها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومجموعات المجتمع المدني.

خامسا - ملاحظات وتوصيات

٨٣ - كانت هناك أربعة تحديات رئيسية أمام السلام والأمن في المنطقة سائدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أدى في كثير من الأحيان إلى أزمات إنسانية. وشملت هذه التحديات ما يلي: (أ) تعثر العمليات السياسية في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، (ب) وتزايد أنشطة الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى؛ (ج) والنزاع الأهلي الدائر في جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وما صاحبه من أزمات إنسانية؛ (د) والتوترات المتصلة بالعمليات الانتخابية في المنطقة. وقد أثرت هذه التحديات وما صاحبها من ديناميات إقليمية تأثيراً سلبياً على تصميم الدول الأعضاء على تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، وشكلت تهديداً خطيراً بتقويض المكاسب المحققة في مجال إحلال سلام مستدام في منطقة البحيرات الكبرى.

٨٤ - ولذلك، يلزم اتخاذ إجراءات قوية ومستدامة إذا أريد للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون أن يفي بوعوده. وكخطوة فورية، أشجع رؤساء دول وحكومات المنطقة على استعراض تنفيذ

القرارات السابقة المتعلقة بالتهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة وبإعادة توطين المقاتلين السابقين في بلدان ثالثة. وسيكون الاجتماع المقبل لآلية الرقابة الإقليمية فرصة لمناقشة هذه المسائل ومسائل أخرى. وسيواصل مبعوثي الخاص وممثلي الخاص، بالتعاون الوثيق مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة لكفالة تقديم توصيات محددة بشأن هذه المسائل لكي ينظر فيها رؤساء دول المنطقة.

٨٥ - وفيما يتعلق بتنفيذ إعلاني نيروبي وإعادة عناصر حركة ٢٣ مارس السابقة الذين لا يزالون في أوغندا ورواندا إلى الوطن، أكرر مناشدتي السلطات الكونغولية وقيادة حركة ٢٣ مارس السابقة استئناف المشاورات المشتركة تحت رعاية الجهات الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة التزاماً تاماً بهذه العملية. وأحث جميع أصحاب المصلحة على إبداء العزم المتواصل على إحراز تقدم في هذا الصدد. وإذ أثني على دور حكومات جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا في إنهاء تمرد حركة ٢٣ مارس، فإن التنفيذ الفعال لإعلاني نيروبي وإعادة المقاتلين السابقين من هذين البلدين إلى الوطن سيؤدي إلى حلول دائمة.

٨٦ - وينبغي أيضاً إيجاد حلول دائمة لوضع المقاتلين السابقين من الجناح المعارض في الحركة الشعبية المرابطين بالقرب من غوما. وأرحب في هذا الصدد بروح التعاون التي أبدتها حكومتا جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكتب مبعوثي الخاص، في إطار التقدم المحرز حتى الآن. وأدعو جميع الجهات الفاعلة الإقليمية إلى دعم هذه الجهود.

٨٧ - وأرحب بنجاح مكتب مبعوثي الخاص والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في تنظيم المشاورة الإقليمية للخبراء وأصحاب المصلحة بشأن الموارد الطبيعية والحوكمة الرشيدة من أجل تحقيق السلام والتنمية وإحداث تحول على نحو مستدام في منطقة البحيرات الكبرى، المعقودة في نيروبي في ٥ و ٦ تموز/يوليه. ومن المشجع أن نلاحظ ازدياد التعاون بين المؤتمر الدولي والشركاء الآخرين لتعزيز المبادرة الإقليمية لمناهضة استغلال الموارد الطبيعية بصورة غير قانونية التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وأرحب أيضاً بالتوصيات الأخرى الناشئة عن المشاورات المتعلقة بمعالجة مسائل الاستغلال غير القانوني للمعادن والاتجار بها، بما في ذلك الذهب، والحد من التدفقات المالية إلى الجماعات المسلحة غير المشروعة.

٨٨ - وقد ترتبت على النزاعات في شرق وغرب جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان عواقب وخيمة بالنسبة للسكان الأكثر ضعفاً، مما أدى إلى تجدد حالات التشرد، وزيادة الضغوط المفروضة على البلدان والمجتمعات المحلية المضيفة. وأثني في هذا الصدد على جهود البلدان التي تقدم المساعدة إلى ضحايا النزاع. وخلال زيارتي لأوغندا في ٢١ حزيران/يونيه للمشاركة في مؤتمر قمة التضامن مع اللاجئين في أوغندا، شاهدت ما يمكن وصفه بأنه أكبر نزوح للاجئين في أفريقيا منذ الإبادة الجماعية في رواندا. وأكرر مناشدتي المجتمع الدولي ومجتمع المانحين عموماً دعم العمل الإنساني في المنطقة بغية المساعدة على تلبية احتياجات اللاجئين والمشردين داخلياً وطالبي اللجوء والمجتمعات المضيفة لهم، وإيجاد حلول دائمة لهم.

٨٩ - وبغية إنهاء معاناة الناس، يجب علينا أولاً أن نكثف جهودنا لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات في المنطقة من خلال الجهود التعاونية بين بلدان المنطقة والمجتمع الدولي الأوسع. و بالتالي، أرحب

بالجهود التي قادها مبعوثي الخاص ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية في سياق الإطار الاستراتيجي. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر البلدان والمؤسسات المتعددة الأطراف على تبرعاتها السخية وتعهداتها المعلنة للصندوق الاستئماني للإطار الاستراتيجي.

٩٠ - وإذ نواصل بذل الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يجب أن نفهم دور المرأة في صنع السلام وبنائه. وبالإشارة إلى القرار الذي اتخذه رؤساء الدول والحكومات في اجتماع آلية الرقابة الإقليمية المعقود في لواندا في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ بإصدار توجيهات إلى مؤسساتها الوطنية لمتابعة تنفيذ الإعلان الصادر عن منتدى المرأة لدعم الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون في غوما عام ٢٠١٤، فإنني أشجع مبعوثي الخاص على أن يواصل، بالاقتران مع المؤتمر الدولي، بذل الجهود مع الجهات الفاعلة ذات الصلة لكفالة النهوض بفعالية ببرنامج المرأة والسلام والأمن.

٩١ - وأكرر مناشدتي العمل على أن تتكلل عملية الحوار والعمليات السياسية الجارية في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية بالنجاح وأن تسهم في تحقيق استقرار دائم في المنطقة. وأرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها جماعة شرق أفريقيا بشأن عملية الحوار في بوروندي، بما في ذلك جهود التيسير التي قام بها الرئيس السابق مكابا والانخراط المتجدد لكل من رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، جون ماغوفولي، ورئيس أوغندا، يويري موسيفيني. وسيواصل مبعوثي الخاص لبوروندي، ميشيل كافاندو، قيادة وتنسيق جهود الأمم المتحدة وإشراك أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين في دعم تام للحوار بين الأطراف البوروندية الذي تقوده جماعة شرق أفريقيا.

٩٢ - وإنني أدعو جميع أصحاب المصلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أن يظلوا ملتزمين بالعملية السياسية وأن يشاركوا في الجهود المبذولة لكفالة التنفيذ الدقيق للاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. إذ من شأن ذلك أن يمهد الطريق لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية، كأساس لإحلال سلام واستقرار دائمين في البلد. وسيواصل ممثلي الخاص، بدعم من مبعوثي الخاص، بذل جهوده لمساعدة الأطراف.

٩٣ - وأدعو اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة أيضاً إلى كفالة النشر السريع للجدول الزمني للانتخابات، والانتهاء من تسجيل الناخبين في مقاطعتي كاساي وكاساي الوسطى، وكذلك في منطقتي لويلو وكايجي في مقاطعة لومامي. وأدعو البرلمان إلى اعتماد القانون التنظيمي للمجلس الوطني لمتابعة تنفيذ الاتفاق والعملية الانتخابية والتعديلات المدخلة على قانون الانتخابات على وجه الاستعجال والإسراع في اعتماد مرفق قانون الانتخابات المعدل بشأن توزيع المقاعد مباشرة بعد انتهاء عملية تسجيل الناخبين.

٩٤ - وأشجع استمرار انخراط الجهات الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون في أعقاب زيارتهم الناجحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في أيار/مايو ٢٠١٧. وسيواصل مبعوثي الخاص تعزيز التعاون الإقليمي والدولي المنسق مع أصحاب المصلحة الكونغوليين دعماً للتحضير لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية في البلد.

٩٥ - وكما أشرت في خطابي الأول إلى مجلس الأمن، فإن الثقة بين الحكومات والمواطنين هي أمر أساسي لتعزيز السلام والاستقرار. وبينما أرحب بالجهود الجارية من أجل إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية في معظم البلدان، لا يزال القلق يساورني إذ أن الخلافات بشأن العمليات الانتخابية في أجزاء

من منطقة البحيرات الكبرى قد أدت إلى انعدام الاستقرار السياسي وإلى العنف، سواء نتيجة للتأخيرات المستمرة أو بسبب النتائج المتنازع عليها.

٩٦ - وينبغي أن تكون الانتخابات بمثابة مناسبة للاحتفال بالديمقراطية وفرصة لإجراء مناقشة سلمية بعيدا عن عنف أو عدم استقرار. وفي ضوء التحديات الانتخابية المتكررة في منطقة البحيرات الكبرى، أطلب من مبعوثي الخاص أن يقوم، بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، بإشراك أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات ومجموعات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية، في إيجاد السبل الكفيلة بمعالجة الأسباب الجذرية للعنف المتصل بالانتخابات.

٩٧ - وأتوجه بالشكر إلى مبعوثي الخاص ومكتبه، وممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والجهات الأخرى الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، أي الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وإنني أدعو مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره إلى مواصلة العمل ودعم الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار على المدى الطويل في منطقة البحيرات الكبرى.